قرارات مهمة لإسناد خطة فرض القانون في بغداد

بغداد: بهرا

أعلن الناطق باسم خطة فرض القانون العميد قاسم الموسوي عددا من القرارات التي تسهم بدعم الخطة مشيرا الى تحقيق القوات المسلحة نتائج باهرة على صعيد القبض على الإرهابيين والكشف عن مخازن الأسلحة ومؤكدا انخفاض الخط البياني للعمليات الإرهابية بشكل ملحوظ.

وقال العميد الموسوي في مؤتمر صحفي عقده نهاية الأسبوع الماضي: "إن قيادة عمليات بغداد وبناء على توجيهات القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء نوري المالكي أصدرت قرارات أبرزها منع بيع المشتقات النفطية في السوق السوداء واعتقال المخالفين وفق قانون مكافحة الإرهاب ورفع جميع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من مقار الأحزاب وإزالة جميع المظاهر المسلحة من أمام هذه المقار، وفي حال المخالفة سيتم تفتيشها ومصادرة الأسلحة فضلا عن رفع الحواجز الكونكريتية التي تضعها الأحزاب والمنظمات السياسية أمام مقراتها لغرض تسهيل حركة المرور في الشوارع العامة".

وللحد من تنفيذ الإرهابيين جرائمهم في الأسواق والأماكن العامة ولتسهيل حركة تنقل القوات في شوارع بغداد قررت قيادة عمليات بغداد "فرض القانون" منع وقوف مختلف أنواع المركبات في الشوارع الرئيسة وتحديد أماكن وقوف في ساحات مخصصة لذلك حيث يتعرض المخالف الى المحاسبة وفق قانون مكافحة الإرهاب ومصادرة مركبته فضلا عن تخصيص ٣ خطوط ساخنة لاستقبال إخبار المواطنين عن العمليات الإرهابية والأسلحة والعناصر الخارجة عن القانون، حيث تعمل الخطوط على مدار اليوم. وأشار الى أن تعزيز القوات بقوات اضافية سيتم بصورة تدريجية حيث وصلت الى بغداد قوات من مختلف تشكيلات الجيش للمساهمة في تنفيذ الخطة مؤكدا ان الحد من عمليات تفجير السيارات المفخخة يتطلب جهودا يعمل الجميع على تنفيذها وأبرزها وضع خطة من قبل مديرية المتفجرات لاستيراد أجهزة كشف المتفجرات فضلا عن الاعتماد على المعلومات الاستخبارية، مؤكدا أن قيادة بغداد للخطة الأمنية تعمل من خلال غرفة عمليات لتقييم الوضع الأمني بشكل ميداني لوضع الحلول السريعة لتطوير الخطة وإنجاحها.

واستعرض العميد قاسم الموسوي نتائج الخطة الأمنية خلال أسبوع كاشفا عن قتل ٣٠ إرهابيا والقبض على ٣٠٥ من المطلوبين واعتقال ٣٠٤ من المشتبه بهم وتحرير ٧ مختطفين والقبض على خاطفيهم وإعادة ٣٧٨ عائلة مهجرة الى منازلها في مختلف مناطق بغداد ومصادرة ٣٦٣ قطعة سلاح وإبطال مفعول ٥٩ عبوة ناسفة و٩ عجلات مفخخة و١٥٧٢ قطعة سلاح وأعتدة مختلفة وألف كغم من مادة تي إن تي و٤٥ كغم من مادة سي فور.

واستخلص العميد الموسوي نتائج الأسبوعين الماضيين حيث أشار الى مقتل ٧٠ ارهابيا واعتقال ٤٥١ مطلوبا والقبض على ٣٧٠ مشتبها به وتحرير ١٧ مختطفا وعودة ١٠٢٠ عائلة مهجرة والكشف عن كميات كبيرة من الأسلحة.

وبين أن القوات الأمنية ألقت القبض على عصابة سرقة في مدينة الصدر اعترفت بارتكابها عشرات جرائم السرقة والاغتصاب، والقبض على المجموعة التي اغتالت د . منتظر الحمداني والقبض على ما يسمى بالمدرب الرئيس للقناصين في الأعظمية.

وعرض خلال المؤتمر الصحفي شريطا يصور عملية الكشف عن مستودع كبير للأسلحة المتنوعة في منطقة المدائن من قبل لواء الأسد. وأثنى العميد الموسوي على جهود اللجان الداعمة للخطة كمديريات الدفاع المدني والنجدة والمرور العامة ومكافحة المتفجرات والجهات الصحية والخدمية.

يذكر ان الأرقام التي خصصتها قيادة عمليات بغداد لاستقبال بلاغات المواطنين عن العناصر الأرهابية وأماكن تواجدهم ومخابئ الأسلحة هي ٠٧٩٠٥٨٣٦٨٥١ عراقنا، و٠٧٨٠٥٣٤٨٧٧٦ أثير، و٠٧٧٠٣٩٥٠٩٦١ آسيا سيل.

مجلس الوزراء يقر مشروع قانون النفط

بغداد: بهرا

تبنى مجلس الوزراء، في جلسة استثنائية الأسبوع الماضي مشروع قانون النفط الجديد الذي ينص على توزيع العائدات على الأقاليم وفقا للنسب السكانية، وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية، وهي خطوة تعتبر أساسية ضمن مسار التسوية السياسية التي تعيشها البلاد رغم الحرب المستمرة منذ قرابة أربع سنوات.

وقال وزير النفط حسين الشهرستاني في مؤتمر صحفي إن القانون سيضمن للعراقيين، ليس الآن فقط، ولكن للأجيال المقبلة، السيطرة الوطنية الكاملة على هذه الموارد الغنية. هذا ومن المفترض بمجلس النواب العراقي التصويت لاحقا على مشروع القانون.

في غضون ذلك سارع سفير واشنطن لدى بغداد زلماي خليلزاد إلى الترحيب بالاتفاق واعتباره خطوة أولى نحو تسوية وطنية في البلاد التي تمزقها النزاعات الطائفية والعرقية.

يذكر أن الدستور العراقي الذي صيغ في ٢٠٠٥، يعلن صراحة ان احتياطات النفط والغاز العراقية، وهي ثالث أكبر احتياطيات في العالم، "مملوكة بالكامل من الشعب العراقي".

وبشأن تركز معظم هذه الثروة في شمال البلاد وجنوبها، وهما منطقتان ذات غالبية أثنية محددة، قال رئيس الوزراء نوري المالكي إن هذا القانون يستهدف بصفة خاصة طمأنة الأثنيات الأخرى وأنها ستحصل على نصيب عادل من الثروة النفطية، سيكون له تأثيره الايجابي والحاسم في ترسيخ التوحد بين جميع أفراد الشعب العراقي. وأكد أن الاعتبارات الفنية والقانونية التي حكمت مواد هذا القانون استندت على الاعتبارات الوطنية العامة.

وتابع المالكي: "تهدي هذا القانون لكل العراقيين ونتمنى أن يكون فاتحة خير ورفاه" مشيرا إلى انه سيؤدي إلى استخدام الثروة النفطية لمصلحة العراق ورفاهية الشعب العراقي.

الجدير بالذكر أن مشروع هذا القانون كان سن لتسوية نزاعات متفجرة محتملة على ثالث أكبر احتياطيات نفطية في العالم وكان مطلبا أساسيا من واشنطن ربطته بالاستمرار في دعم حكومة المالكي. من جهته اعتبر خليلزاد الخطوة سابقة في مسار الوحدة والتعاون الضروريان "لاستقرار وتنمية العراق". وقال: "إنها المرة الأولى منذ ٢٠٠٣ تتفق فيها جميع أطياف المجتمع العراقي على صيغة قانونية، هذا القانون هو حجر زاوية رئيس في اتفاق وطني يجمع بين العراقيين".

وكان نائب رئيس الوزراء برهم صالح أكد أن عوائد النفط سيتم تقاسمها على المستوى الاتحادي وإعادة توزيعها بالتساوي على العراقيين. وأضاف في مقابلة مع شبكة سي أن أن الأميركية إن القانون سيمهد لتشكيل لجنة اتحادية تقوم بالإشراف على هذه الصناعة، وستضم ممثلين من مختلف أطياف المجتمع العراقي.

يُشار إلى أن إنتاج العراق من النفط عام ٢٠٠٦ كان مماثلا لما كان عليه عام ٢٠٠٢ إبان تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة في أعقاب حرب الخليج الأولى. إلا أن البلاد تتكبد حاليا خسائر فادحة في هذا القطاع جراء عمليات التخريب وتهريب النفط وسرقته.

تشكيل ائتلاف سياسي جديد تحت مسمى "الجبهة الوطنية العراقية"

بغداد - بهرا

تواردت خلال الفترة الأخيرة أنباء غير مؤكدة عن اتفاق كتل برلمانية وشخصيات سياسية على تشكيل ائتلاف سياسي جديد يضم بشكل أولي نحو "٨٠" نائبا تحت مسمى "الجبهة الوطنية العراقية".

وقال راسم العوادي القيادي في حركة الوفاق الوطني التي يتزعمها الدكتور إياد علاوي إن الائتلاف السياسي الجديد يجمع القائمة العراقية "٢٥ مقعدا في مجلس النواب"، وجبهة التوافق "٤٤ مقعدا" وجبهة الحوار الوطني "١١ مقعدا"، وأعضاء كتلة المصالحة "٣ مقاعد نيابية"، فضلاً عن أحزاب مشاركة في البرلمان كحزب الفضيلة وأحزاب خارج قبة البرلمان كحزبي الولاء والطليعة ونقابة الحقوقيين وبعض منظمات المجتمع المدني.

وأكد العوادي ان الصيغة النهائية للتكتل الجديد لم تستكمل، مشيرا الى أنه فور اكمالها سيتم الإعلان عنها رسميا.

وشهد الأسبوع الماضي اجتماعاً بين قيادات القائمة العراقية وجبهة التوافق، حسب بيان صادر عن مكتب نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي. وأوضح العوادي الذي حضر اللقاء انه تم خلال الاجتماع الاتفاق على الخطوط العريضة بين القائمتين، مبيناً ان الأجواء كانت ايجابية بين الطرفين. من جانبه اكد ابراهيم الجنابي الناطق باسم القائمة العراقية ان الائتلاف الجديد يهدف الى وحدة الشعب العراقي، وإلغاء بعض القوانين كقانون اجتثاث البعث، واعادة الجيش العراقي السابق الى الخدمة وفق اجراءات مهنية، وإلغاء الميليشيات والفصائل المسلحة، وتطهير الأجهزة الأمنية من الدخلاء، ومعالجة الأوضاع الطارئة التي يمر بها العراق واعادة اعماره، وتحقيق مصالحة وطنية حقيقية.

وأضاف الجنابي ان التكتل الجديد سيعرض هذه المطالب على الكتل البرلمانية والحكومة لمعرفة موقفها، مشيرا الى ان رفضها قد يدعو الى اتخاذ موقف من تشكيلة الحكومة.

على صعيد متصل قال مصدر في جبهة التوافق إن المباحثات مستمرة لتشكيل تكتل باسم الجبهة الوطنية العراقية يضم وبشكل أولي نحو ٨٠ نائبا وتشارك فيه جبهة التوافق العراقية والقائمة العراقية الوطنية وقائمة الحوار وكتلة المصالحة والتحرير وفق ثوابت متفق عليها بين مختلف مكوناتها تنسجم مع الخط العام الذي يبتعد عن الاتجاهات الطائفية. وبين ان هذا التكتل يهدف الى تجديد العمل داخل قبة مجلس النواب وفق رؤية جديدة تتجه نحو تقويم اداء المجلس وتصويب عمل الحكومة بالاضافة الى تحقيق التوازن بين الكتل السياسية الكبيرة داخل المجلس. وأشار الى ان هذا التشكيل يصنف بانه تكتل معارض ينحو باتجاه ايجابي اي لا يعتمد المعارضة السلبية ومحاولة تصيد الأخطاء والسلبيات خصوصا في الوقت الذي لاتملك فيه الكتل السياسية اتجاها معارضا بشكل تصويبي وتقويمي لعمل البرلمان والحكومة. واوضح ان التكتل الجديد سيكون منفتحا باتجاه الاطراف السياسية المشاركة في البرلمان التي تجد من ثوابت هذ التكتل منطلقا لها من خلال التعاون باتجاه نجاح مشروع وطني متكامل لانقاذ العراق من نزيف الدم المتواصل ولتحقيق مصلحة العراق العليا. تجد هذه الدعوة لتشكيل مثل هذا التكتل صدى طيبا لدى بعض الاطراف السياسية في مجلس النواب حيث يشير مصدر مقرب من حزب الفضيلة احد مكونات الائتلاف، الى ان لقاءات ستجرى خلال الفترة القليلة المقبلة مع قيادات بارزة من القائمة العراقية، ويؤكد المصدر أن وجود تقارب في الرؤى والطروحات بين الجانبين سيسهل الوصول الى اتفاق يسهم باخراج العراق من شرنقة الاستقطابات الطائفية مشددا على ان آية الله الشيخ محمد اليعقوبي الزعيم الروحي لحزب الفضيلة يقف الى جانب كل جهد وطني عراقي يسهم بإنقاذ البلد وتحقيق الاستقرار.

التجارة تعلن أنها الجهة الوحيدة المسؤولة عن إقامة المعارض الداخلية والخارجية

بهرا: حيدر حمادة

أعلنت وزارة التجارة "أنها الجهة الوحيدة المخولة بإقامة المعارض الداخلية والخارجية حسب التعميم الذي أصدرته الأمانة العامة لمجلس الوزراء والموجه الى جميع الوزارات".

وقال عبد الفلاح حسن السوداني وزير التجارة في تصريح صحفي: "أن بعض الشركات ورجال الأعمال حاولوا استغلال هذه المعارض لتحقيق الكسب المادي وإقحام العراق في طريقة غير شفافة ولا واضحة المعالم".

وأضاف: "أن الوزارة لا تؤيد أقامة أي معرض بشأن العراق دون علم مسبق منها والتنسيق معها لإقامة هذا المعرض"، مبينا: "لدينا عدة آليات تعاملنا معها مع شركات ورجال أعمال حققت نجاحا جيدا أبرزها معرض غازي عنتاب الذي أقيم في تركيا ويعاد هذا العام والذي أقيم بالتنسيق مع إحدى الشركات التركية".

واوضح السوداني: "ان الوزارة عممت كتاب مجلس الوزراء وطالبت الوزارات باتخاذ إجراءات تنسيق أولية مع الوزارة في أي معرض يقام داخل وخارج العراق".

وكان مصدر في وزارة التجارة بيّن: "أن عددا من الشركات ورجال الأعمال قاموا بالاتصال بشركات ورجال أعمال لغرض أقامة معارض من دون موافقة أي جهة عراقية مخولة بإقامة هذه المعارض".

نقل المواد التموينية بالقطارات

من جهة أخرى اعتمدت وزارة التجارة النقل بالقطارات الى عدد من المحافظات التي تقع ضمن خط سكك الحديد من البصرة الى بغداد.

وقال مصدر في الوزارة: "ان الوزارة تعمل الآن وبجهود مخلصة لنقل مفردات البطاقة التموينية الموجودة في مخازن الجنوب وبكميات كبيرة جدا لسد احتياجات الحصة التموينية في جميع مناطق البلاد".

وأضاف: "ان الوزارة عملت ولأول مرة على النقل بالقطارات لضمان السرعة في إيصال هذه المفردات وزيادة عملية النقل التي تقوم بها شاحنات الوزارة وبجميع شركاتها الى مخازن البلاد المختلفة التي تقوم بعملية توزيع سريعة الى وكلاء المواد الغذائية في عموم المحافظات".

واوضح المصدر: "ان الوزارة لا تشكو من أي أزمة في مفردات البطاقة التموينية بل هناك خزين جيد من جميع مفردات البطاقة التموينية حيث يتم إيصالها الى جميع المحافظات بشكل متوازن".

وأشار الى: "ان الوزارة تعمل الآن على إيصال المفردات وبشكل خزين استراتيجي لجميع المحافظات ولفترة تصل الى ستة اشهر منها محافظات ديالى وصلاح الدين الذي التقى وجهاء القوم فيها مسؤولين في الوزارة بغية التنسيق المشترك لإيصال مفردات البطاقة التموينية".

التخطيط تشدد على ضرورة تشجيع القطاع الخاص

بغداد: بهرا

أشار وزير التخطيط والتعاون الإنمائي علي بابان الى ان هناك طموح لتحقيق نسب انجاز عالية في تنفيذ المشاريع نهاية العام الحالي قد تصل الى ١٠٠ بالمائة بعد دعم وزارة المالية للتسريع في صرف تخصيصات الموازنة الاستثمارية.

وقال مصدر في الوزارة: "ان بابان عقد اجتماعا مع وكلاء الوزارة والمدراء العامين في الوزارة ومدراء الإحصاء في المحافظات لمناقشة اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تنفيذ المشاريع".

واضاف: "ان الوزير شدد خلال الاجتماع على ضرورة تشجيع القطاع الخاص ووضع الأسس و القواعد اللازمة له بما يحول دون وجود الفساد والفوضى ويمكنه من اسناد الوزارة لتنفيذ المشاريع وهذا ما يتم العمل به من خلال شعبة الوكالة العراقية لدعم الأعمال الحرة".

واوضح المصدر: "ان الوزير اكد على ضرورة مواكبة العراق للتطور الحاصل في العالم من خلال توفير المعلوماتية رغم الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق".

الصحة تقرر تطوير الأجهزة والمستلزمات الطبية لفحص الحمض النووي

بغداد - بهرا

قررت وزارة الصحة تطوير الأجهزة والمستلزمات الطبية لقسم DNA والمتعلقة بفحص الحامض النووي لجثث الضحايا في معهد الطب العدلي.

وقال مصدر في الوزارة: "ان تطوير الأجهزة المذكورة يدخل في صميم عمل الطب العدلي وجاء بناء على المقترحات والتوصيات التي اتفق عليها المسؤولون في الوزارة"، نافيا: "ان يكون المعهد المذكور يعاني نقصا في الثلاجات المخصصة لحفظ الجثث مع توفير متطلبات النصب وتهيئة موظفين لتشغيلها لمواجهة الظروف الحالية".

ونوّه المصدر الى: "انه يجري حاليا اعداد دراسة متكاملة لتشجيع الأطباء والإدارية للعمل في مجال الطب العدلي يشترك فيها ممثلون من الوزارة، والتأكيد على توفير الظروف الملائمة للعاملين في مجال الطب العدلي سواء الأطباء او الملاكات الصحية والإدارية بما يتناسب والجهود المبذولة".

السياحة تطالب بابتعاد القطعات العسكرية عن المواقع الأثرية

بهرا: حيدر حمادة

طالبت وزارة الدولة للسياحة والآثار ابتعاد القطعات العسكرية عن المواقع الأثرية عند تنفيذها للعمليات العسكرية.

وقال ناطق اعلامي في الوزارة في تصريح صحفي: "ان الدخول الى المواقع الأثرية واتخاذها مأوى او معسكرات من قبل قوات الجيش والشرطة يعتبر مخالفة للتعليمات الصادرة بهذا الشأن وتجاوزا غير مبرر مما يشكل خطرا على تلك المواقع".

واضاف: "ان وزارة الدولة للسياحة والآثار سبق لها ان ابلغت الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارتي الدفاع والداخلية بوجود تجاوزات من هذا النوع على المواقع الأثرية وطالبت بالابتعاد عنها".

وذكر: "ان الوزارة تسلمت بلاغا من الهيئة العامة للآثار والتراث يشير الى ان مفتشية آثار المدائن اعلمتها بوجود تجاوزات على مبنى المفتشية من قبل القوات الأمنية ما اضطر الموظفين وبالتنسيق مع القائم مقامية الى اختيار موقع بديل في المكتبة العامة في القضاء".

واشار الى: "ان احدى القطعات العسكرية استولت على المقر الجديد واتخذته مأوى لها كما ان القطعات العسكرية اتخذت من المنطقة الأثرية في المدائن مقرا لها".

واوضح: "ان مفتشية آثار بابل اكدت ان قوة عسكرية من الجيش العراقي دخلت المدينة الأثرية واتخذت مواقع لها بالقرب منها، كما ان قوة حماية طريق الحج البري كانت قد دخلت حصن الأخيضر الاثري واتخذته مقرا لها".

وتابع: "ان الوزارة تهيب بوزارتي الدفاع والداخلية الإيعاز الى قطعاتهما الى تجنب المواقع الأثرية عند القيام بالعمليات العسكرية وعدم اتخاذها مقرات لها لأن ذلك يؤثر سلبا على المباني والشواخص الأثرية بالإضافة الى تدمير الآثار في باطن الأرض عند استعمال الآليات".

تطوير كاميرات مراقبة "ذكية" والمارينز يستخدمونها في العراق

بهرا - وكالات

يعتزم العلماء إدخال تعديلات جذرية على كاميرات المراقبة، بإضافة برامج كومبيوتر تحولها إلى أجهزة "ذكية" قادرة على تحديد طول الشخص المراقب، وأسلوب سيره، بشكل يكشف ما إذا كان يحاول إخفاء أسلحة أو ممنوعات تحت ملابسه ما سيحوّل تلك الكاميرات من "مراقب صامت" إلى "محلل ذكي".

وقد بدأ الجيش الأميركي بالفعل باستخدام كاميرات تعتمد تلك التقنيات في العراق لرصد أي "تصرف مشبوه" والعمل على منع الجريمة قبل حدوثها بدل الاكتفاء "بالدور السلبي" الحالي الذي لا يقوم سوى على تسجيل الأحداث الدائرة أمامها.

ويراهن معدو تلك التعديلات على إحداث "ثورة" في مجال الأمن، ففي حين تنتشر آلاف كاميرات المراقبة اليوم في معظم مرافق مدن العالم اليوم سواء في الطرقات أو المدارس أو المحلات أو الحافلات العمومية لمنع الجرائم، تبقى الحاجة قائمة إلى العنصر البشري الذي يقوم بتحليل معطيات أشرطة المراقبة.

غير أن إيجاد "الكاميرا الذكية" سيتيح تخصيص عدد قليل من الموظفين لمتابعتها، كما سيسمح بتوسيع هامش استعمالها في المرافق العامة كما في المنازل.

وقد بدأت بعض المدن الأميركية بالفعل باستخدام تلك التكنولوجيا، حيث بات بوسع كاميرات المراقبة في واشنطن وشيكاغو إنذار الشرطة بوجود إطلاق نار.

بينما تقوم أجهزة مماثلة في مدينة بلتيمور بتسجيل معلومات عن كل من يرمي نفايات في غير أماكنها المخصصة أو يستخدم علب الرذاذ الملون في الكتابة والرسم على الجدران، وفقا للأسوشيتد برس.

كما تحتفظ بعض صالات القمار كاميرات بصور المقامرين المخادعين لمنعهم من دخول الصالات مجددا.

وفي هذا السياق قالت باتي غيلسبي، وهي مديرة أحد مراكز تطوير كاميرات المراقبة التابعة للجيش الأميركي بولاية ميريلاند "إذا كانت الكاميرات بمثابة العيون فبرامج الكومبيوتر التي تضاف إليها هي بمثابة الدماغ".

بالمقابل استعرضت راما شيلابا، أستاذة الهندسة بجامعة ميريلاند الأميركية، برنامج الكاميرات الذكية الذي طورتها، والتي تكشف وجود أشياء مخبئة تحت الملابس من خلال تحليل أساليب سير البشر.

وبفضل هذا البرنامج، الذي شرعت قوات مشاة البحرية الأميركية باستخدامه في العراق، بات بوسع الكاميرات التحذير من وجود أسلحة مخبئة أو حقائب مشبوهة.

إلا أن بعض المراقبين حذر من التسرع في التعويل على تلك الكاميرات في الوقت الحالي، مع إهمال العنصر البشري، مشددين على أن تلك التكنولوجيا لا زالت في طورها التجريبي.

بهرا الضياء

أسبوعية سياسية عامة

تصدرها الحركة الديمقراطية الآشورية

صاحب الامتياز

يونادم يوسف كنا

رئيس التحرير

جورج إسحاق

مدير التحرير
شليمون داود

سكرتير التحرير
سام وليم